صلاحيات قانونية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد

الهيئة الجديدة تؤدي مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام قانون مكافحة الفساد

■ يستعد مجلس النواب لتزكية أحد عشر شخصاً عن طريق الاقتراع السري من بين قائمة الثلاثين التي رشحها مجلس الشورى، لعضوية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المنشأة بموجب قانون مكافحة الفساد رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦، ومن المقرر أن ترفع هيئة رئاسة مجلس النواب إلى فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية أسماء الأحد عشر الفائزين بأغلبية الأصوات ليصدر قراراً بتعيينهم..وتتمتع هيئة مكافحة الفساد الجديدة بالشخصية الاعتبارية، ولها استقلال مالي وإداري. وسوف يكون مقرها الرئيسي بأمانة العاصمة صنعاء، ويجوز إنشاء فروع لها في بقية محافظات الجمهورية عند الاقتضاء بقرار من رئيس الهيئة.

دراسة وتقييم واقتراح تطوير التشريعات العقابية المتعلقة بجرائم الفساد لمواكبة أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

كتب/ جمال مجاهد

وتقوم الهيئة برسم سياساتها وإقرار الخطط والبرامج الخاصة بعملها حيث تبين اللائحة التنظيمية لها الأحكام المنظمة لذلك.

وتشكل الهيئة من أحد عشر عضواً ممن تتوفر فيهم الخبرة والنزاهة والكفاءة على أن تمثل في الهيئة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وقطاع المرأة.

ويهدف قانون مكافحة الفساد إلى إنشاء هيئة وطنية مستقلة عليا لها صلاحيات قانونية في مكافحة الفساد وتعقب ممارسيه وفقاً لهذا القانون والقوانين النافذة، ومنع الفساد ومكافحته ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة عن ممارسته، وتعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في البرامج والمشاريع الدولية الرامية الى مكافحة الفساد.

كما يسعى إلى إرساء مبدأ النزاهة والشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل للموارد،

وتفعيل مبدأ المساءلة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة والتيسير على أفراد المجتمع في إجراءات حصولهم على المعلومات ووصولهم الى السلطات المعنية، وتشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد ومكافحته وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

ويسري القانون على كافة جرائم الفساد ومرتكبيها التي تقع كلها أو بعضها أو جزء منها في الجمهورية أو إحدى المؤسسات التابعة لها في الخارج أياً كانت طبيعة وجنسية مرتكبيها. كما يسري على جرائم الفساد ومرتكبيها التي تقع خارج الجمهورية اليمنية وتكون المحاكم اليمنية مختصة بها وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية وقانون مكافحة غسل الأموال والقوانين النافذة الأخرى وكذا الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية أو انضمت إليها.

استراتيجية لمكافحة الفساد

وتتولى الهيئة ممارسة مهام واختصاصات تشمل إعداد وتنفيذ السياسات العامة الهادفة إلى مكافحة الفساد، ووضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد وإعداد وتنفيذ الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، واتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.

بالإضافة إلى دراسة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد لمعرفة مدى فعاليتها واقتراح مشاريع التعديلات لها لمواكبتها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية أو انضمت اليها، وتلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها والتحري حولها والتصرف فيها وفقاً للتشريعات النافذة، وتلقي إقرارات الذمة المالية. وكذا التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد وإحالتهم الى القضاء، وتمثيل الجمهورية في المؤتمرات والمحافل الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والتنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية الإقليمية والعربية ذات الصلة بمكافحة الفساد والمشاركة في البرامج الدولية الرامية الى منع الفساد، والتنسيق مع كافة أجهزة الدولة في تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته.

> **رفع تقارير موحدة كل ثلاثة أشهر عما قامت به من مهام وأعمال إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب**

ومن بين مهام واختصاصات الهيئة التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع وتبصيره بمخاطر الفساد وآثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته، وجمع المعلومات المتعلقة بكافة صور وأشكال الفساد والعمل على إيجاد قواعد بيانات وأنظمة معلومات وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية في قضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. إلى جانب دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والإطلاع على وضع الجمهورية فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها، واتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة لإلغاء أو فسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه أو سحب امتياز أو غير ذلك من الإرتباطات إذا تبين أنها قد أبرمت بناءً على مخالفة لأحكام القوانين النافذة وتلحق ضرراً بالصالح العام وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة قانوناً.

كما تتولى الهيئة رفع تقارير موحدة كل ثلاثة أشهر عن ما قامت به من مهام وأعمال إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب، وإعداد مشروع موازنتها وإقرارها ليتم إدراجها رقماً واحداً ضمن الموازنة العامة للدولة، وإعداد حسابها الختامي لإدراجه ضمن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، وكذا أي مهام واختصاصات أخرى تناط بها وفقاً للتشريعات النافذة.

ووفقاً لقانون مكافحة الفساد يمنح عضو الهيئة درجة وزير، ويقدم أعضاء الهيئة إقرارهم بالذمة المالية إلى هيئة رئاسة مجلس النواب، كما يؤدي أعضاء الهيئة قبل مباشرة مهامهم اليمين القانونية. وتكون مدة أعضاء الهيئة خمس سنوات تبدأ من اليوم التالي لصدور قرار تعيينهم ولمرة واحدة فقط. وينتخب أعضاء الهيئة في أول اجتماع لهم من بينهم رئيساً لهم ونائباً للرئيس وتوزع المهام بين الأعضاء بقرار من أغلبية أعضاء الهيئة، على أن يعاد إنتخاب رئيس الهيئة ونائبه كل سنتين ونصف.

وفي حالة خلو منصب رئيس الهيئة لأي سبب من الأسباب يحل محله نائبه حتى ينتخب أعضاء الهيئة رئيساً خلفاً له. ولأغلبية أعضاء الهيئة إحالة أي من أعضاء الهيئة إلى القضاء في حال الإخلال الجسيم بواجباته في الهيئة. ولا يجوز إسقاط عضوية أي من أعضاء الهيئة إلا إذا أخل إخلالاً جسيماً بواجباته في الهيئة وبناءً على حكم قضائي بات.

ويكون للهيئة بحسب القانون جهاز تنفيذي يتولى المواضيع الفنية والإدارية والمالية وتبين اللائحة التنظيمية تقسيماته واختصاصاته. كما يكون للهيئة أمين عام يصدر به قرار من رئيس الهيئة بعد موافقة أغلبية أعضائها ويكون مسئولاً أمام الهيئة عن إدارة وتسيير النشاط اليومي للجهاز التنفيذي وتحدد اللائحة مهامه واختصاصاته.

وتختار الهيئة كادرها الإداري والفني من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة والتخصصات العلمية وبشفافية وعبر المنافسة وفقاً للمعايير التي تحددها اللائحة التنظيمية. ويمارس رئيس الهيئة فيما يخص شئون موظفي الهيئة الصلاحيات المخولة لرئيس الوزراء. وتسري على موظفي الجهاز التنفيذي شروط شاغلي الوظيفة العامة.

وللهيئة أن تستعين بمن تراه من الخبراء أو المستشارين أو من موظفي الجهاز الإداري للدولة لإنجاز مهامها. كما تقوم بتأهيل وتدريب الكادر العامل فيها بما يمكنه من أداء مهامه واختصاصاته في مكافحة الفساد.

استقلالية وحيادية

ويتمتع موظفو الهيئة الذين يحددهم رئيس الهيئة بقرار منه بصفة الضبطية القضائية وتبين اللائحة الأعمال التي يقوم بها موظفو الهيئة بناءً على هذه الصفة. وتؤدي الهيئة مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقا لأحكام هذا القانون ولا يجوز لأي شخص أو جهة التدخل في شئونها بأية صورة كانت ويعد مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم.

ويحظر قانون محافحة الفساد على العاملين في الهيئة إفشاء أي سر أو معلومات أو بيانات وصلت الى علمهم بسبب أدائهم لمهامهم أثناء التحري أو التحقيق في جرائم الفساد. وتلتزم الهيئة بنشر كافة المعلومات والبيانات بشأن جرائم الفساد بعد ثبوتها بحكم قضائي بات. ولا يجوز لرئيس وأعضاء الهيئة بأي حال من الأحوال الجمع بين عضوية الهيئة وأية وظيفة عامة أو خاصة. كما لا يجوز لموظفي الهيئة أن يباشروا أي عمل أو نشاط يمس بصورة مباشرة أو غير مباشرة باستقلالية وحيادية الهيئة.ويكون للهيئة موازنة مستقلة تدرج رقماً واحداً ضمن الموازنة العامة للدولة يقترحها رئيس الهيئة ويتبع في إعدادها القواعد والإجراءات المنظمة للموازنة العامة للدولة. كما أن لرئيس الهيئة الصلاحيات المخولة لوزير المالية ووزير الخدمة المدنية المنصوص عليها في التشريعات النافذة فيما يتعلق باستخدام الاعتمادات المقررة بموازنة الهيئة وتنظيم أعمالها وشئون موظفيها.

تدابير

وأشار قانون مكافحة الفساد إلى أن الهيئة تقوم بالتنسيق مع الجهات المختصة بدراسة وتقييم واقتراح تطوير التشريعات العقابية المتعلقة بجرائم الفساد من الناحيتين الإجرائية والموضوعية لمواكبة أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتقديمها لمجلس النواب لمناقشتها وإقرارها وفقاً للإجراءات الدستورية، والقيام بالدراسات حول إنشاء محاكم إدارية مختصة وإيصاء الجهات ذات العلاقة بإنشائها وفقا لأحكام القوانين ذات العلاقة.

كما تقوم الهيئة الجديدة بدارسة وتقييم واقتراح تطوير نظم التوظيف وتقديمها للجهات المختصة للأخذ بها بغية تعزيز مبدأ الكفاءة والجدارة والإبداع في تولي مناصب الوظيفة العامة، وتعزيز نظم الإختيار والتأهيل والتدريب لشغل المناصب العامة الأكثر عرضة للفساد لضمان حسن الأداء، وتعزيز مبدأ الشفافية في الوظيفة العامة ومنع تضارب المصالح بين الوظيفة العامة والقائمين بها مع وضع ضوابط وتحديد مدة زمنية بعد انتهاء خدمة الموظف العام لمنع ممارسته لأنشطة مهنية أو تجارية أو التحاقه بالعمل لدى القطاع الخاص إذا كان لذلك صلة مباشرة بالوظائف العامة لتحقيق مآرب شخصية غير مشروعة، فضلاً عن وضع النظم الهادفة الى بيان الأداء والسلوك الوظيفي السليم والمشرف للوظيفة العامة، وتعزيز وتفعيل التدابير التأديبية الإدارية لمنع إستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مآرب شخصية غير مشروعة.

وأكد القانون أنه وبما لا يتعارض مع قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة بدراسة وتقييم وتطوير النظم المالية ونظم المشتروات والمناقصات والمزايدات الحكومية ونظم إدارة الموارد والاستخدامات والممتلكات العامة وتطوير آليات الرقابة بمختلف أنواعها ومعايير المحاسبة والمراجعة المحاسبية بما يكفل حسن إدارة المال العام والممتلكات العامة وضمان حمايتها والحفاظ عليها.

وتقوم الهيئة أيضاً بالتنسيق مع الجهات المختصة في الحكومة والجهات المعنية في القطاع الخاص بدراسة وتقييم وتطوير النظم والتدابير المتعلقة بالقطاع الخاص بغية تعزيز معايير وأنظمة المحاسبة والمراجعة لتعزيز شفافيتها ووضع الضوابط الكفيلة بمراجعة الحسابات والميزانيات العمومية والإلزام بمسك الدفاتر والسجلات المنتظمة مالياً ومحاسبياً، ووضع الضوابط الكفيلة بمنع التلاعب بالبيانات المحاسبية، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان سهولة الوصول الى السجلات لمراجعتها من قبل الجهات المختصة وفقاً للتشريعات النافذة.

الضبط والتحقيق والمحاكمة

وتقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة بتعقب وضبط وحجز واسترداد ومصادرة الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد وفقاً للأحكام والقواعد والإجراءات المقررة في القوانين النافذة والإتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية أو انضمت اليها. ولا يتم استرداد ومصادرة العائدات إلا بحكم قضائي بات. ولا يجوز أيضاً لأية جهة أن تحجب أي بيانات مطلوبة للهيئة أو تمتنع عن تزويدها بالسجلات أو المستندات أو الوثائق التي تطلبها.

> **يتمتع موظفو الهيئة الذين يحددهم رئيس الهيئة بقرار منه بصفة الضبطية القضائية**

ويوجب القانون على الهيئة فور علمها عن وقوع جرائم الفساد القيام بأعمال التحري وجمع الاستدلالات بشأنها ولها في سبيل ذلك الاطلاع على السجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالجريمة محل العلم وكذا طلب موافاتها بأي بيانات أومعلومات أو وثائق متعلقة بها. وللهيئة الحق في مخاطبة واستدعاء المعنيين من الموظفين العموميين أو موظفي القطاع الخاص أو أي شخص له علاقة للاستفسار والتحري حول واقعة تتعلق بالفساد وفقاً للتشريعات النافذة. وتطبق بشأن إجراءات الضبط والتحقيق والمحاكمة في جرائم الفساد القواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية والقوانين النافذة ذات العلاقة. وينعقد الاختصاص للنظر في قضايا جرائم الفساد لنيابات ومحاكم الأموال العامة. وتعتبر المراسلات والمعلومات والبلاغات المتصلة بجرائم الفساد وما يجري في شأنها من فحص أو تحقيق من الأسرار التي يجب المحافظة عليها ويجب على كل من لهم علاقة بتنفيذ هذا القانون عدم افشائها. ولا تسقط بالتقادم الدعاوى المتعلقة بجرائم الفساد، والعقوبات المحكوم بها والمترتبة على جرائم الفساد، ودعاوى الإسترداد والتعويض المتعلقة بجرائم الفساد.

ويشمل التخفيف من العقاب كل من ساهم في أية جريمة من جرائم الفساد اذا بادر إلى إبلاغ السلطات المختصة عن الجريمة وقدم بيانات أو معلومات سهلت كشفها أو كشف مرتكبيها أو القبض عليهم أو استرداد الأموال والعائدات غيرالمشروعة. ويعاقب القانون بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال كل من يخالف أحكام المواد (١٥، ١٦/أ، ٢٦، ٤٤/ب) من هذا القانون.

تعزيز إسهام المجتمع

ونص القانون على أن "على كل شخص علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد الإبلاغ عنها إلى الهيئة أو الجهة المختصة مع تقديم ما لديه من معلومات حولها لتتولى دراستها للتأكد من صحتها واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها وتباشر الهيئة من تلقاء نفسها التحري والتحقق في جرائم الفساد المنشورة في وسائل الاعلام المختلفة. وتعمل الهيئة على تعزيز إسهام ومشاركة منظمات المجتمع المدني في الأنشطة المناهضة للفساد وإيجاد توعية عامة بمخاطر الفساد وآثاره وتعزيز ثقافة عدم التسامح مع الفساد والمفسدين. وعلى المؤسسات المالية التعاون مع الهيئة في كل ما يتعلق بمكافحة الفساد. وتكفل الهيئة للشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد توفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية وتحدد اللائحة إجراءات حمايتهم والتدابير الخاصة بذلك".

ويطبق بشأن التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد الأحكام الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية أو انضمت اليها. ولكل دولة طرف في الاتفاقية رفع دعوى مدنية أمام القضاء اليمني للمطالبة بحقها في استعادة ملكية العائدات غير المشروعة المرتبطة بجرائم الفساد المنصوص عليها في الاتفاقية وكذا حقها في التعويض عن الأضرار التي لحقتها بسبب تلك الجرائم وفقاً للأحكام والإجراءات المنصوص عليها في القوانين النافذة شريطة المعاملة بالمثل.

ويجيز القانون للهيئة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة جمع الأدلة والمعلومات المتعلقة بالفساد وإحالة المتهمين الى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية وفقاً للقوانين النافذة. وتلتزم كافة أجهزة الدولة بتذليل كافة الصعوبات والمعوقات بما يمكن الهيئة من أداء مهامها على الوجه الأمثل وفقاً لأحكام القانون. ويجب على كافة أجهزة الدولة طبقاً للقانون التعاون فيما بينها لكشف جرائم الفساد والبلاغ عنها إلى الهيئة أو سلطات الضبط والتحقيق مع إمدادها بالمعلومات المتعلقة بأية وقائع تتعلق بالفساد. وعلى كل من علم من الموظفين العموميين أثناء تأديته لوظيفته أو بسبب ذلك بوقوع جريمة من جرائم الفساد أن يبلغ عنها فوراً إلى الهيئة أو الجهة المختصة مع تقديم ما يتوفر لديه من معلومات حولها. وتسري بشأن ممتلكات وأموال الموظف العام الأحكام الواردة في قانون الإقرار بالذمة المالية وفقاً للفئات المحددة فيه. ويرجع فيما يتعلق بالعائدات غير المشروعة إلى قانون مكافحة غسل الاموال. وتصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بعد إقرارها من أغلبية أعضاء الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض من رئيس الهيئة خلال مدة لا تتجاوز سته أشهر. كما تصدر اللائحة التنظيمية للهيئة بقرار من رئيسها بعد موافقة أغلبية أعضائها.

وكيل محافظة صعـــدة:

صعـدة تشهد إنجازات تنموية كبيرة تتحدى الإرهاب

أبناء المحافظة منحوا الرئيس الصالح ٩٢٪ من أصواتهم ونطمح لاستضافة احتفـالات العيـد الوطني

■ **كتب/ يحيى نوري**

أكد الأخ سالم الوحيشي وكيل أول محافظة صعدة رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بالمحافظة أن المحافظة وبفضل اهتمام ورعاية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ونتيجة لزياراته المتكررة للمحافظة ووصوله الى كل المديريات والعزل تكاد تكون من أحسن المحافظات في جانب ما نفذ من الطرقات وما هو قيد التنفيذ وما هو مخطط له فاعتقد ان الطريق الدائري طريق الرئيس الصالح والذي أنجز منها ما يقارب ٧٠٪ هذه الطريق التي تبدأ من حرض عبر مديرية الظاهر، ومديريات شداء ورازح وغمر ومنبه وقطابر وباقم ثم عبر مديرية مجز الى مديرية صعدة عاصمة المحافظة ثم ترتبط بطريق مديرية كتاف البقع ثم اليتمة في محافظة الجوف وهذه الطريق تربط عشر مديريات بعاصمة المحافظة وتربط المحافظة بمحافظة حجة من جهة الغرب وبمحافظة الجوف من جهة الشرق.

أيضاً الطريق الأخرى والمنجز منها حالياً ما يقارب ٨٠٪ وهي من مدينة صعدة مروراً بمديرية الصفراء ومديرية ساقين ومديرية حيدان ومران الى مديرية الظاهر. وحول قرارات مجلس الوزراء الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة صعدة أوضح الأخ الوحيشي أنه بحسب قرار مجلس الوزراء شكلت لجنة برئاسة وزير الشباب والرياضة وعضوية كل من وزير الإعلام ووزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير الأوقاف والإرشاد ووزير التربية والتعليم ومحافظة المحافظة ونص القرار على أن تتولى اللجنة إعداد خطة والية لمتابعة جميع القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وان أهم الاعمال المناطة بها هو متابعة المشاريع المخطط لها ومتابعة توجيهات فخامة الرئيس الصادرة عام ٢٠٠٤م، والتي تم اصدارها بناء على تقرير اللجنة الوزارية المكلفة من قبله برئاسة وزير الادارة المحلية وعضوية وكلاء الوزارات المعنية ورؤساء الهيئات المختصة وكذا تقرير لجنة التعويضات التي كانت برئاستي وعضوية مجموعة من مديري عموم المكاتب بالمحافظة حيث وقد اشتملت هذه التقارير على كل الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمحافظة وكان من أهمها استكمال الطرقات المذكورة آنفاً وكذا الطرقات المخطط لها، أيضاً في جانب الكهرباء المطلوب رفع الطاقة في مدينة صعدة وضواحيها الى أكثر من ٣٠ ميجا وات وكذا استكمال كهرباء الريف في بعض المديريات.

وأشار الوحيشي الى أن هناك توجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ببناء مستشفى صعدة العام والتي ستصل سعته السريري في مرحلته الأولى الى أكثر من ٢٠٠ سرير. كما أن هناك مجموعة من مشاريع السدود والحواجز المائية ومشاريع المياه وغيرها من المشاريع في جانب التربية والصحة والزراعة والكهرباء والاتصالات.. الخ.

وقال: اعتقد أن اللجنة الوزارية الحالية والتي اشترك في عضويتها الأخ محافظة المحافظة ستحقق إن شاء الله نجاحاً كبيراً في مهمتها خاصة في ظل التوجيهات الحازمة من القيادة السياسة وفي ظل اهتمام الحكومة.

وحول أداء المجالس المحلية قال الأخ الوحيشي إن المجالس المحلية شارك في التخطيط للمشاريع المحلية لهذا العام وأن قيادة المحافظة اعطتها الصلاحية لتنفيذ ما خطط له وقد نقلت الصلاحيات الى أغلب المديريات للبدء بالتنفيذ بعد أن تم تعيين مديرو لفروع المكاتب التنفيذية المختصة في هذه المديريات لغرض تنفيذ الاجراءات القانونية الخاصة بتنفيذ هذه المشاريع.

منوهاً الى أن المجالس المحلية للمديريات والمحافظة قد بدأت بداية طيبة في تنفيذ المهام المناطة بهم في جوانب التخطيط والتنفيذ وأن الأمل كبير في أن تمارس المجالس المحلية دورها الرقابي لتصحيح مسار الأعمال المالية.

وحول دور التربية في مكافحة التطرف والغلو قال الوحيشي: إن للتربية بالمحافظة وفي الفترات السابقة دور سلبي في ترك هذه العناصر تنفذ أعمالها في نشر أفكارها المتخلفة وأجهزة الدولة كذلك أهملت وسمحت لهؤلاء بفتح مراكز تعليمية انخرط فيها مجاميع وخاصة من هم في سن لا يتجاوز العشر سنوات هؤلاء وبحسب علم الجميع تأثروا بهذا الفكر ولم يقبلوا بالحوار أو النقاش حوله وقد سمعتم ما تم أثناء تشكيل لجنة الحوار مع سجنائهم وكان يأتيهم كبار علماء الدين وعلماء المذهب الزيدي وكانوا يردون على اللجنة بأن عليهم الذهاب لاقناع سيدهم حسين الحوثي وهو يأتي لاقناعهم.

وطمن الوحيشي المواطنين بأن هؤلاء لا يشكلون أية كثافة بشرية وإنهم بمجرد الانتهاء من الفتنة وبمجرد القضاء على قيادتهم سينتهي كل شيء وذلك لأنه لا يوجد لديهم أي شيء يعرضونه على الناس ولا لهم أي هدف واضح وأغلبهم وبالذات ألفاهمون منهم عند معرفتهم بأن الحوثيين يريدون الولاية ويريدون حكم الإمامة وأنهم مرتبطون بجهات خارجية ويتلقون دعماً منها قد تراجعوا ولكن أغلبهم خائفون أن تطالهم أيادي هذه العصابات الاجرامية الدموية، كما أن الكثير من الموجودين مع هذه العصابات هم من الهاربين من وجه العدالة في قضايا جنائية «قتل وسرقة ومخدرات وغيرها»، وهنا لابد من تصحيح ما تحاول بعض وسائل إعلام المعارضة الترويج له بأن هؤلاء لديهم فكر أو مذهب ولماذا لا تحاورهم وأكبر دليل ما شهده وقرأه الجميع في مقابلات الارهابيين عبدالملك ويحيى الحوثي وعدم افصاحهم بالأهداف التي يقاتلون من أجلها لأنهم يريدون عودة الوطن الى عصر الظلام والكهنوت والامامة.

وحول التعليم العالي قال الوحيشي: إن التعليم العالي يتمثل في فرع للجامعة ونطمح لاعتماد جامعة صعدة أو اضافة بعض الكليات ذات التخصص المناسب للمحافظة مثل الزراعة وغيرها. مؤكداً أنه من ضمن المشاريع القادمة بناء كليات المجتمع وانشاء ما يزيد على خمسة معاهد فنية وتقنية موزعة على كامل مساحة المحافظة.

وخلص الوحيشي في ختام تصريحه الى أن ثقة أبناء المحافظة كبيرة بقيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح ووفائه معهم في المرحلة السابقة واختياره لصعدة لتدشين حملته الانتخابية هو ما جعلهم يحتلون المرتبة الأولى في الجمهورية عندما منحوه ٩٢٪ من أصوات الناخبين ونحن طموحون لأن تحتضن المحافظة فعاليات الاحتفال بالعيد الوطني ولكن نترك لقياداتنا السياسية تقدير امكانية مثل هذا القرار.

وحول دور المواطنين في مواجهة الفتنة قال الأخ الوكيل: بمجرد ما أن عرف المواطنون ما تقوم به هذه العصابات من جرائم قتل للأبرياء وقطع الطرق وجعل الأسر والمنازل والمدارس والمنشآت الحكومية والمزارع دروع لهم لينفذوا أعمالهم الاجرامية منها ولمعرفتهم بأنه لا يوجد لهؤلاء أي أهداف مشروعة وعندما علموا بكل ما قدمته الدولة ممثلة بفخامة الرئيس من أعمال انسانية من خلال العفو العام وصرف التعويضات وخروج حتى القتلة من السجون وشافوا بأن هذه العصابة الاجرامية قابلت ذلك بجحود وقدمت الشر لليد التي امتدت لها بالخير هذا كله جعلهم يقفون وقفة رجل واحد في وجه هذه العصابات وقد سجل ابناء المحافظة أروع البطولات أثناء وقوفهم مع اخوانهم ابناء القوات المسلحة والأمن والجميع اختار نهج الوسطية والاعتدال وقيادة المحافظة برئاسة الأخ المحافظة تشرف على آلية وعمل الارشاد والتربية والثقافة والاعلام كما أن اذاعة صعدة المحلية تقدم مواداً وبرامج سيستفيد منها الجميع إن شاء الله.